



تاريخ الاستلام: 2024/12/04 تاريخ القبول: 2025/04/07

الملخص:

يتناول هذا المقال النشاط العسكري للثورة الجزائرية في ليبيا، ودورها في تقديم الدعم والمساندة، وخاصة في مجال تمرير السلاح عبر أراضيها، حيث كانت تستقبل السلاح وتخزنه، وتعيد إرساله عبر خطوط الإمداد إلى الجزائر عبر تونس، وهذه المهمة الحيوية أدتها ليبيا في سرية تامة، وتحملت في سبيلها كثيرا من المتاعب، وبفضل هذه المساعدة الليبية، تدفق سلاح الثورة بكل حرية وبكميات معتبرة ليصل إلى المجاهدين، وقد أبرزنا في هذا البحث دور ليبيا، معتمدين على مصادر أصلية تغطي جوانب الموضوع، وتجييب عن إشكالياته المطروحة.

الكلمات المفتاحية:

الثورة الجزائرية، ليبيا، التسليح، تونس.

Abstract:

This article deals with the military activity of the Algerian revolution in Libya, and the role of Libya in providing support and assistance, especially in the field of passing weapons through its territory, as it received and stored weapons, and re-sent them through supply lines to Algeria via Tunisia. Libya performed this vital mission in complete secrecy, and endured a lot of trouble in the process. Thanks to this Libyan assistance, the revolution's weapons flowed freely and in large quantities to reach the revolutionaries. In this research, we aimed to highlight Libya's role, relying on original sources that cover aspects of the subject and answer its raised problems.

Keywords :

Algerian revolution, Libya, armament, Tunisia.

دور ليبيا في دعم النشاط العسكري

للتورة الجزائرية 1954-1962

Libyan military support
for the Algerian revolution
1954-1962

عبد الله مقلاتي / جامعة المسيلة

الجزائر

المؤلف المرسل:



مقدمة:

كانت ليبيا مركزا حيويا للثورة الجزائرية نظرا لوقوعها على خطّ الإمدادات بالأسلحة إلى داخل الوطن، واستعداد المسؤولين الليبيين لدعم الثورة الجزائرية، والمتمثلة خاصة في تمرير الأسلحة وتخزينها والسّماح بتواجد الوحدات العسكرية على جبهة الحدود الليبية الجزائرية نشطت قواعدها الخلفية في عملية الإمداد والتموين، وقد قامت الجبهة الشرقية ممثلة في تونس وليبيا بدور هامّ الإمداد بالأسلحة، وهو الدور الذي أوكل إليهما طوال سنوات الكفاح التحرري.

1 التسهيلات المقدمة لتمرير الأسلحة عبر ليبيا 1954_1956

مثّلت مسألة التزود بالأسلحة والذخيرة هاجسا كبيرا بالنسبة للقادة الجزائريين عشية اندلاع الثورة التحريرية، وقد التزمت مصر بإمداد الجزائريين بالأسلحة عن طريق ليبيا، حيث تنشط تجارة الأسلحة، واتفق ابن بلة والمسؤولين المصريين على تكليف بعض العناصر الليبية المتخصصة في تهريب الأسلحة لتوفير كمية من الأسلحة الخفيفة لمختلف أنحاء برقة¹.

وانتقل ابن بلة إلى طرابلس لتسلم كمية من الأسلحة وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر اعتمادا على أصدقائه الليبيين الذين لهم خبرة في شؤون التهريب وبحوزتهم كمية جاهزة من الأسلحة، ونجح في إدخال شحنة الأسلحة التي أخذت طريقها إلى جبال الأوراس عبر الحدود التونسية²، ويذكر ابن بلة أنّه التقى بمصطفى بن بولعيد بطرابلس قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 وقضى معه عشرة أيام لتدارس خطط إيصال الأسلحة إلى الأوراس³.

وقد وجدت قيادة الثورة منذ البداية في الأسواق الليبية مصدرا رئيسيا لتغذية شبكة التهريب وراهنّت على خدمات الوسطاء الليبيين لشراء أكبر كمية من السلاح إلّا أنّ تشديد الرقابة على المعسكرات البريطانية والأمريكية بليبيا صعب هذه المهمة أثناء الشهور الأولى من اندلاع الثورة التحريرية. وعليه، تمّ اللجوء إلى وسيلتين أخريين للحصول على الأسلحة، هما:

- شراء الأسلحة عن طريق المهربين الدوليين للسلاح⁴.

- أن تقوم مصر بإمداد الجزائريين بالأسلحة عن طريق البحر والمخاطرة باستخدام السفن لإنزال الأسلحة بالسواحل الليبية.

وجرت أول عملية إنزال عن طريق البحر في 08 ديسمبر 1954 وأشرف ابن بلة وعبد الحميد درنة على تخزينها بطرابلس، وتولى ابن بلة سحب الشحنة بنفسه وإيصالها إلى داخل الجزائر بمعاونة العناصر الليبية والتونسية التي يثق بها⁵، وكانت طرق الإمداد تتجه عبر تونس بواسطة الجّمال لتصل إلى مجاهدي الأوراس كما تتجه عبر الصحراء الليبية لتدخل الجزائر، إذ تؤكد شهادة كرود محمود أنّ الدفعة الأولى من الأسلحة وصلت



إلى إليزي في سنة 1955، "جاءتنا من طرابلس بليبيا...محمولة على ظهور الإبل أتى بها شخص يسمى (كوني بلكاني) ومعه مجموعة من الليبيين"⁶.

ونتيجة لنجاح العملية الأولى في التهرب عرفت ليبيا نشاطا متزايدا لتهريب الأسلحة وإيصالها بالجهة الشرقية، وأقام ابن بلة شبكة جزائرية للإمداد بتكفل بجلب السلاح أوكل مهامها لعلّي محساس منذ أوت 1955، كما أرسل بوقلاز وأحمد الأوراسي مجموعة من الجنود لجلب السلاح من ليبيا وعلى رأسهم عبد الهادي عرعار⁷.

أما طريقة نقل مخزون الأسلحة بطرابلس فتمّ التخطيط لها بإحكام اعتمادا على مساعدات المسؤولين الليبيين، ويذكر فتحي الديب أنّه انتقل رفقة ابن بلة في أكتوبر 1955 إلى طرابلس للقاء الملحق العسكري المصري بليبيا وأحمد محساس، ووضع كلّ الوسائل المتاحة لتمير كميات أكبر من الأسلحة، واتصل بمدير البوليس الليبي بطرابلس عبد الحميد درنة لمناقشته فيما يمكن أن يقدمه من مساعدات في شأن العقوبات التي اشتكى منها محساس، فأبدى له استعداداه لتسهيل مهمة مرور الأسلحة وتليين أية عقبات تعترضها، وبالقرب من مراكز التهريب الأمامية تمّ الاجتماع بشيخ قبيلة فليتا الذي يشرف مع عناصر موثوقة من أفراد قبيلته على تنفيذ عمليات تهريب إلى داخل تونس. وأبدى شيخ القبيلة استعدادا مشجعا لمضاعفة عملية التهريب، وتمّ الاتفاق معه على شراء عدد إضافي من الجمال على أن تعبر كلّ يوم ثلاثة جمال حمولة كلّ واحد 12 قطعة سلاح و300 طلقة⁸. وبهذه الطريقة، تمّ إدخال كمية معتبرة من الأسلحة إلى داخل الجزائر.

وأكدت القيادة المصرية التزامها لمواصلة الإمداد بالأسلحة، ونظرا لأهمية الجهة الليبية في الإمداد أرسلت شحنة هامة من الأسلحة على متن سفينة الحظّ السعيد، واختيرت منطقة زوارة كمكان للإنزال، حيث أشرف ابن بلة ومحساس في نوفمبر 1955 على إنزال الشحنة وتخزينها في المزرعة المستأجرة في المنطقة بالتعاون مع عبد الحميد درنة الذي قدّم كلّ التسهيلات لنقل الأسلحة وإيصالها للحدود التونسية⁹.

وازدادت أهمية النقل البحري من مرسى مطروح غرب مصر إلى زوارة وأرسلت في بداية سنة 1956 شحنة هامة من الأسلحة لتغطية احتياجات الجهة الشرقية الجزائرية، وكذا إمداد أنصار صالح بن يوسف بكمية من الأسلحة لبدء عملياتهم المسلحة، وقد تمّ الاتفاق بين محساس وشوشان على تنسيق عملية تهريب الأسلحة عبر تونس بواسطة الثوار التونسيين، ومكّن هذا التعاون من تمرير كمية هامة من الأسلحة وإيصالها إلى جهة الأوراس والقاعدة الشرقية، وأمام تزايد عمليات تهريب الأسلحة شددت الرقابة الفرنسية حراستها على الحدود التونسية الليبية، كما لجأت الحكومة الفرنسية إلى طلب المساعدة والدعم من البريطانيين والأمريكيين من أجل التدخل لتصفية شبكات التسليح الجزائرية بليبيا¹⁰ والضغط على الحكومة الليبية، إلّا أنّ هذه الأخيرة ممثلة في شخص ابن حليم ومعاونه عبد الحميد درنة أكدت استمرار دعمها السري لنشاط



تهريب الأسلحة، وخلال هذه الفترة كانت مساعدات مدير الشرطة بطرابلس عبد الحميد درنة كافية لتأمين نشاط الجزائريين باعتبار أن مناطق الإنزال والتّخزين وكذا طرق التّهرب تقع كلّها بإقليم طرابلس، وقد استغلّ المسؤولون الجزائريون والمصريون أهمية شواطئ زوارة في الإنزال ليواصلوا إمداداتهم البحرية تحت غطاء من السّرية التّامة، وأنزلت خلال النّصف الثّاني من سنة 1956 شحنتين هامّتين من الأسلحة على متن سفينة "دوفاكس"¹¹، وقد أدخلت في عهد محساس شحنات كبيرة من الأسلحة اعتمد في إيصالها إلى الجزائر على الواجهات الثلاث الآتية:

1- الواجهة الحدودية بين ليبيا وتونس: ظلّت هذه المنطقة مركزا رئيسيا للتهريب، وذلك باستخدام قوافل الإبل التي تنقل الأسلحة إلى مدينين التّونسية، حيث تقوم القوّات التّونسية بتسليمها لفرق جيش التّحرير الوطني لإدخالها إلى الجزائر¹²، وتدعم نشاط الجزائريين بتونس مع إنشاء شبكة للتهريب عبر الجنوب التّونسي أشرف على تنظيمها عبد الرّشيد يوس¹³.

2- المنطقة البحرية: ففي سنة 1956 "نظّمت شبكة بحرية لنقل العتاد من جزيرة ثروة (ليبيا) إلى جرجيس (تونس)، أشرف عليها خمسة جزائريين مكوّنين في الملاحة"⁵، وقد توقّف نشاط هذه الشّبكة إثر حادثة اكتشاف آتوس.

3- طريق الصّحراء الجنوبي: حيث ترسل شحنة بالإبل من طرابلس إلى غدامس وتدخل الأسلحة إلى صحراء الجزائر، وعلى الرّغم من أن هذا الطّريق شاقّ جدّا فقد أرسلت عبره دفعات متعددة، وهذا ما أكّده محمود كرود بقوله أن إبراهيم بكدة اتّصل بقيادة الجبهة بليبيا ونسّق معها عمليات تهريب بمعاونة مجموعة من الليبيين: "وأرسلت الدّفعة الأولى في أوائل 1956 إلى منطقة إيليزي، أمّا الدّفعة الثّانية فوصلت أواخر 1956"¹⁴.

2. دور السّلاطات الليبية في تقديم تسهيلات مرور السّلاح:

إنّ دخول السّلاح الجزائري من مصر إلى ليبيا لم يقتصر على الطّريق البحري، ذلك أن انشغالات الوفد الخارجي الجزائري كانت تطمح إلى تفعيل نشاط دخول الأسلحة إلى ليبيا بكلّ الوسائل الممكنة، خاصّة بعد إبداء رئيس الحكومة الليبية استعدادده لوضع كلّ الإمكانيات المسهّلة لهذا النّشاط، وفي شهر ماي 1956 التقى دباغين والمدني برئيس الحكومة الليبية لتباحث الأمر وتنفيذ الإجراءات اللازمة، وقد طلب الوفد الجزائري منه ضمان حرّية مرور الأسلحة براً من السّلوم إلى مدينة طرابلس وتوسط الحكومة الليبية لشراء الأسلحة للجزائر باسمها، وكذا تخصيص مطارين لنقل الأسلحة جواً إلى داخل الجزائر، وتقرّر بعد مناقشة هذه المقترحات ما يلي:

- السّماح بمرور الأسلحة الجزائرية الموجودة بمصر براً وعن طريق الجو بواسطة الطّائرات المصرية.



- السّعي لشراء الأسلحة داخل ليبيا وتوفير كلّ التّسهيلات العملية لذلك.

- تضع ليبيا تحت تصرّف القيادة الجزائرية مطارين بالجنوب لاستعمالهما في إدخال الأسلحة جواً إلى الجزائر.

وقد أوضح الملك إدريس السنوسي أثناء لقائه مع المسؤولين الجزائريين في جوان 1956 دعم ليبيا للكفاح الجزائري¹⁵.

لقد درست جهة التّحرير الجزائرية هذه العروض المقدّمة من طرف المسؤولين الليبيين، وتبيّن لها أن استعمال النّقل الجوي هو مخاطرة يجب استبعادها، وذلك نظراً لسهولة اكتشاف الطّائرات من طرف الفرنسيين، وركزت جهودها على تفعيل عملية النّقل البرّي نظراً لسهولة استخدامها، إذ أن فتح الحدود الليبية لمرور الأسلحة وتأمين طريقها إلى طرابلس يعتبر خطّوة هامّة ستدعم بشكل كبير طريق الإمداد البحري، لكن وبعد حادثة أتوس توقف إرسال السّفن المصرية مؤقتاً وتحتم التّركيز أكثر على طريق البرّ في نقل الأسلحة، ويصعب علينا تحديد فترة مباشرة الإمداد عن طريق البرّ فهل كانت الحكومة الليبية تسمح بمرور قوافل الأسلحة براً قبل عقد الاتفاق السّالف ذكره كما يشير المدني؟ أو غداة هذا الاتفاق كما توضحه المباحثات؟ أم أن الإمداد البرّي لجئ إليه كحتمية مباشرة بعد نكسة أتوس في أكتوبر 1956؟

بناء على ما ذكره عرار بأن أوّل عملية تمرير للأسلحة تمّت بالضبط عقب اختطاف الزّعماء الخمسة¹⁶، وما ذكره فتحي الدّيب من أن عملية تمرير الأسلحة براً بوشرت نهاية عام 1956¹⁷ يتضح لنا أن عملية نقل الأسلحة براً بدأت بشكل محدود نهاية عام 1956، وعندما تبينت فعاليتها واستحال الاستمرار في تنقل الأسلحة بحراً تمّ التّركيز عليها أكثر وأصبحت الوسيلة الرّئيسية لإدخال الأسلحة إلى الجزائر منذ 1957، وهي بدورها تعرضت لبعض الصّعوبات في البداية بسبب تعكر العلاقات المصرية الليبية إثر العدوان الثلاثي على مصر، إذ واجه المسؤولون الجزائريون إخراجاً كبيراً في الحفاظ على علاقاتهم مع المصريين وكسب الموقف الليبي في نفس الوقت، ويذكر الهادي عرار أنّه عايش وضعيّة صعبة غداة حوادث العدوان الثلاثي تسبب فيها الملحق العسكري المصري بليبيا، وأدت بالقوات الليبية إلى تطويق السّفارة المصرية بطرابلس " وساد جوّ مضطرب بيننا وبين السّلطات المحليّة ورغم كلّ شيء تمكنا من تهدئة الوضع واسترجاع ثقة الليبيين واحترام المصريين"، وسمحت السّلطات الليبية بتمرير الأسلحة تحت طائلة من الاحتياطات المشدّدة¹⁸.

إنّ الوضعيّة الصّعبة الّتي عرفتها القاعدة الليبية إثر العدوان الثلاثي اضطرّت الوفد الخارجي لجهة التّحرير الوطني للانتقال إلى ليبيا، ليؤكد حياد نشاط الجزائريين عن أيّ تدخل في شؤون ليبيا، ولينظر في مسألة مرور الأسلحة عبر الحدود الّتي كانت شبه مغلقة، والتقى الوفد الجزائري في ديسمبر 1956 برئيس الحكومة الليبية، فأكد له أنّه سيبذل كلّ جهوده ليمهد السّبل لتمرير الأسلحة، واقترح أن يلجأ المصريون إلى



إرسال الأسلحة عن طريق البحر مؤقتا، وخلال لقاء الوفد الجزائري بوزير الخارجية سيد الجربي أكد له هذا الأخير استعداداه الشخصي لتقديم العون وتوفير عدد من السيارات لنقل الأسلحة من الحدود المصرية إلى طرابلس¹⁹.

وقد كان النقل البري أنجع وسيلة لإدخال الأسلحة، لذا لجأت إلى الطرق السرية في الإمداد وأدخلت شحنة هامة عبر الحدود في أبريل 1957 بالتعاون مع عبد الله عابد السنوسي، والذي وضع سياراته في خدمة الثورة الجزائرية²⁰.

ومن أهم المشاكل التي واجهت الثورة الجزائرية آنذاك القرار الذي اتخذته ليبيا في ماي 1957 المتمثل في عدم السماح للسلاح الجزائري بالدخول إلى ليبيا إلا عن طريق البحر، مما تسبب في تعطيل مرور الأسلحة، ولم تنجح مساعي جبهة التحرير الوطني في إثناء ليبيا عن قرارها أو في التأثير على الموقف المصري المصمم على عدم المخاطرة بالسفن المصرية، واضطر المدني للسفر إلى ليبيا ومحادثة الملك إدريس السنوسي شخصيا ليوضح له خطر القرار المتخذ، وأهمية النقل البري في إنجاح الكفاح الجزائري، ويذكر المدني أنه خاطب الملك بتهجم واستعطاف وحمله مسؤولية اندحار الكفاح الجزائري إذا لم يدخل السلاح برا إلى ليبيا، وهول هذا الأمر جعل الملك يتدخل فورا لإلغاء القرار وإعطاء أوامره لقيادة الحدود بفتح الطريق أمام السلاح الجزائري وتسهيل مروره، وقد تأكد المدني في اليوم الموالي من مرور سيارات نقل الأسلحة عبر الحدود بكل حرية²¹، وتواصل تدفق الأسلحة الجزائرية عن طريق البر من السلوم إلى طرابلس، وكان لهذا الخط البري دور هام في توفير وسائل مواصلة الحرب من أسلحة وذخيرة ومؤونة، خاصة وأن الملك والحكومة الليبية أبديا استعدادهما لتقديم كل التسهيلات اللازمة فيما يخص تأمين مرور الأسلحة وتخزينها في مراكز خاصة بطرابلس.

وفي إطار الحديث عن الصعوبات المواجهة لنشاط مرور الأسلحة ضروري أن نشير لتطور الأزمة السياسية التي نشبت بين الجزائريين بتونس وأثرت على مهمة مرور الأسلحة نظرا لارتباطها بليبيا، إن قاعدة ليبيا اعتبرت مركزا رئيسيا لإمداد تونس بالأسلحة، وعندما أثار محساس الخلاف مع لجنة التنسيق والتنفيذ تأثر مسؤولو التسليح بليبيا بهذه الأزمة، وإذا كان المدني يشير إلى تحفظ مسؤول التسليح عرعار في التعامل مع الوفد الخارجي للجهة إلى غاية مجيء ابن عودة في جانفي 1957 حيث أجبره للخضوع نهائيا للجنة التنسيق والتنفيذ²² فإن ابن عودة يوضح أنه استطاع استمالة موقف عرعار منذ نوفمبر 1956 وتسلم منه دفعة من الأسلحة لإدخالها إلى تونس²³.

مما يؤكد أن مركز ليبيا لم يناصر محساس وجماعته، وقد برّر عرعار ذلك بعدم ارتياحه لنوايا محساس وأوضح موقفه من الأزمة بقوله: " أمام تطور الأزمة، قرّرت شخصيا البقاء خارج الخلاف تاركا للوقت تبصيرنا لأنه بالنظر إلى أن قاعدة ليبيا تكفلت بمهمة ثقيلة هي تمرير العتاد إلى الجزائر عن طريق



تونس، اعتبرت مواصلة هذه المهمة شيئا مقدّسا ويجب وضعها خارج الخلافات الشخصية والآراء السياسية²⁴، وهذه الاعتبارات جعلت عرعار لا يتوانى في إمداد ابن عودة بالأسلحة والوقوف بجانب لجنة التنسيق والتنفيذ مما جعل هذه الأخيرة تثبته في مسؤولياته، لكن هذه الأزمة عموما أثّرت سلبا على انتظام مرور الأسلحة عبر تونس، مما جعل الأسلحة تتجمع بمخازن ليبيا ولم تحل المشكلة إلى بعد مجيء أوعمران وتنظيم الأمور بتونس خاصّة بعد عقد الاتفاق مع الحكومة التونسية بخصوص تأمين مرور الأسلحة.

وقد انتظمت بذلك مهامّ التسليح بقاعدتي ليبيا وتونس على عهد أوعمران الذي كلف بالإشراف على التسليح والتموين، ويؤكد أنّه تلقى كلّ المساعدات من الأشقاء في ليبيا وتونس لأداء هذه المهمة²⁵، ولعلّ أهمّ صعوبة كانت تواجه مرور الأسلحة آنذاك هي الرقابة الفرنسية التي كانت تغطي المنطقة الحدودية الليبية التونسية من شوشة إلى بن قردان، ورغم ذلك تواصل نشاط تمرير الأسلحة باستمرار بفضل تدخل قوات الحرس التونسي للتكتم على عمليات التهريب وبفضل الاحتياطات الشديدة وتنويع مسالك المرور، وقد أصبح نقل الأسلحة يتمّ بواسطة السيارات والشاحنات حيث وضع المناضل الليبي سالم شلبك شاحناته تحت تصرف المسؤولين الجزائريين²⁶.

وهذه الإجراءات الجديدة جعلت عرعار يؤكد آنذاك "أنّ قضية مرور الأسلحة أصبحت سهلة أكثر فأكثر بفضل النّقل بالوسائل السريعة وحاليا متوسط 12 سلاح وذخيرة مرّرت من زوارة (ليبيا) إلى مدين (تونس) بواسطة شاحنات كلّ 72 ساعة"²⁷، وتأكّد اهتمام مسؤولي التسليح بضرورة مضاعفة الإمداد بالأسلحة والمؤونة اعتمادا على قاعدتي ليبيا وتونس كمنطلق أساسي لإدخال الأسلحة، وتمّت إعادة تنظيم مراكز التسليح، ففي حين كان عرعار يشرف على تسلّم الأسلحة بمنطقة السلوم المصرية ويوصلها إلى مراكز التخزين بطرابلس وزوارة كان ابن عودة. نائب أوعمران. يتولى تمرير الأسلحة إلى داخل تونس، وقدمت الحكومة الليبية كلّ التسهيلات اللازمة لمرور الكميات الهائلة من الأسلحة والذخيرة والمؤونة عبر الطريق البرّي²⁸، ولم يحدث منذ سنة 1957 أن تعرّضت قوافل الأسلحة إلى أية مضايقات أو تدخل في شؤون الجزائريين²⁹، ولم تقتصر قاعدة ليبيا على استقبال الأسلحة وتخزينها فحسب إذ تواصلت عمليات شراء الأسلحة داخل ليبيا من المراكز البريطانية والأمريكية³⁰.

وهكذا، عرفت السلوم نشاطا متزايدا لشحن مختلف أنواع الأسلحة التي تفد من الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، وفي شهر جوان 1957 تمّ التفاهم بين دباغين وعبد الله عابد السنوسي لوضع كلّ سياراته لنقل شحن الأسلحة الجزائرية عبر ليبيا واستجاب للقيام بهذه المهمة³¹. ومن جهته، أكّد ابن عودة أن شركة عبد الله السنوسي كانت تنقل السلاح الجزائري مجانا من السلوم إلى طرابلس³².



وكانت طلبات مرور الأسلحة تأخذ طريقها إلى مختلف مصالح الحكومة الليبية وهي تحمل تأشيرة المرور والأسبقية، وأما المسؤولون الليبيون في الجيش ومختلف أجهزة الدولة فيتنافسون في خدمة الجزائر وتقديم كل المساعدات اللازمة. كما يؤكد محمد الصالح الصديق، وعندما تصل الأسلحة إلى طرابلس ليلا يتولى المجاهدون والضباط الليبيون من الجيش والشرطة عملية الإنزال، ولأن المهمة كانت في غاية السرية عينت الحكومة الليبية العقيد يحيى أبو السعود ليشرف على تفريغ الأسلحة من الشاحنات رفقة محمد الهادي عرعار³³.

كما سُحنت الأسلحة والمؤونة من طرابلس لتنقل إلى الحدود الليبية التونسية وتأخذ طريقها إلى داخل الجزائر، وقد ازدادت أهمية هذا المنفذ الهام لمرور الأسلحة بعد جلاء القوات الفرنسية عن تونس سنة 1958، واعتمد كذلك الطريق الصحراوي في نقل الأسلحة من طرابلس إلى غدامس ومهد لإنجاح هذه المهمة بكسب مواقف السلطات الليبية على مرابطة فرقة لجيش التحرير الوطني بفزان في النصف الثاني من سنة 1957، حيث اعتمدت المنطقة الصحراوية كمنفذ لتزويد مجاهدي الصحراء الجزائرية بالأسلحة والمؤونة³⁴.

3. تواصل دعم مهمة تمرير السلاح 1958-1962

بحكم تزايد حجم كميات الأسلحة وأهمية طريق الإمداد البري على الحدود المصرية الليبية تقرر في نهاية سنة 1958 اقتناء ست شاحنات للنقل، أسهمت إلى جانب سيارات عبد الله السنوسي في نقل كميات الأسلحة والمؤونة الضخمة التي أصبحت تتطلبها الجبهة الشرقية.

ورغم الأهمية الكبرى للنقل البري فإن إدخال الأسلحة الجزائرية لم يقتصر على هذا الطريق فقط، إذ قدمت الحكومة الليبية تسهيلات هامة لمرور الأسلحة جوا وبحرا، ووضعت كل الاحتياطات لتأمين هذا النشاط العسكري، لقد أبدت الحكومة الليبية كل استعداداتها لتنفيذ طلبات الجزائريين العسكرية فكانت تستقبل فوق أراضيها المساعدات الأجنبية من الأسلحة والمؤونة وتبذل كل جهودها لإعانة الجزائر بما تطلبه من الدول الصديقة من دعم باسمها الخاص. ففي بداية سنة 1957 اغتنم رئيس الحكومة الليبية الفرصة لإقناع وفد تركيا الزائر ليبيا بالعمل لفائدة الجزائر ماديا ومعنويا، ووافقت تركيا على تقديم إعانة من الأسلحة للجزائر باسم الحكومة الليبية³⁵.

ويؤكد أوعمران أن الشحنة التركية التي جاءت بتوسط من الملك السنوسي تسلمها شخصيا³⁶، ومن بين شحنات الأسلحة التي كانت تصل إلى ليبيا كإعانة إلى الجزائر الأسلحة العراقية التي نقلت في نهاية سنة 1959 جوا إلى ليبيا ويذكر المدني أنه لم يكن من الصعب التفاهم مع حكومة ليبيا بخصوص طريقة إيصال الأسلحة، إذ أعطى رئيس الحكومة الليبية موافقته على استقبال الطائرات العراقية المحملة بالأسلحة³⁷.



وأما صفقات الأسلحة التي كانت تقتنيها مصالح التسليح الجزائرية باسم الدول العربية فتأخذ طريقها إلى ليبيا حيث يتم تخزينها، ولعل من أسمى مظاهر المؤازرة الليبية للجزائر ما ذكره محمد الصالح الصديق من إخلاص المسؤولين الليبيين وإيثارهم لمصلحة الثورة الجزائرية، فقد أكد أن سلاحا جيء به إلى ليبيا من إحدى الدول المساندة للجزائر لكن ظهر لرجال الشرطة الليبية الذين يتولون إنزال السلاح من الشاحنات أن السلاح غير صالح للاستعمال فما كان من المسؤولين في الجيش الليبي إلا أن استبدلوا به سلاحا صالحا يليق بالثورة الجزائرية³⁸.

وعدا هذه المبادرة الهامة في التضامن المادي مع الثورة الجزائرية لا تشير مختلف الشهادات والمصادر المتوصل إليها أن السلطات الليبية كانت تقدم الأسلحة أو المعدات العسكرية للجزائر، ويمكننا القول أن ظروف ليبيا الاقتصادية وضالة إمكانياتها العسكرية لم تكن تسمح بمثل هذه المبادرات. أما التضامن المادي للشعب الليبي الذي تمثل في جمع التبرعات المالية فإنه كان أجدى نفعا للثورة الجزائرية التي كانت تستفيد منه في ميدان التسليح، كما اشتمل التضامن الليبي على وجود ليبيين متطوعين بجيش التحرير الوطني وصل بعضهم إلى رتبة ضابط³⁹.

إن الدعم الليبي المتواصل لمساندة الثورة الجزائرية والتضحية في سبيلها بكل الوسائل قصد إنجاحها سهل من مهمة جبهة التحرير الوطني في نقل الكميات الهامة من الأسلحة والمؤونة عبر الأراضي الليبية وإدخالها إلى الجزائر، وإذا كانت البلدان المغاربية الثلاث قدّمت دعما معتبرا لمرور الأسلحة فإن ليبيا تحمّلت العبء الأكبر في ذلك كما تؤكد شهادة أحمد بودة بقوله: "كانت المساعدات من الأسلحة وعتاد وذخائر تصل من مصر وغيرها من بلدان الشرق الأوسط عبر البلدان الثلاث المجاورة، ولكن العبء الأكبر في هذا المجال تحمّله ليبيا لأن المسألة المهمة في ليبيا هي مسألة التسليح، حيث كان معظمها يأتي عن طريق مرسى مطروح بجمهورية مصر العربية، وكنا نقوم بنقله عن طريق الحافلات عبر الأراضي الليبية كما وأن مخازن أسلحتنا الكبيرة كلها كانت متمركزة في ليبيا..."⁴⁰.

وهذه الأهمية الحيوية التي مثلتها ليبيا وكذا تواصل الاستعداد الليبي لدعم الكفاح الجزائري دعا الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى تفعيل مهمة الإمداد بالأسلحة والمؤونة خاصة منذ سنة 1960 حيث كانت الأسلحة الثقيلة واحتياجات جيش الحدود الشرقية تمرر عبر ليبيا لتدخل إلى تونس وأنشئت وزارة الاتصالات العامة والتسليح بمركز ليبيا عدة مصالح مرتبطة بالتمويل والتسليح أشرف عليها ابن عودة⁴¹، ويؤكد هذا الأخير أن الحكومة الليبية كانت تستقبل باسمها بواخر الأسلحة القادمة من البلدان العربية وأوروبا الشرقية والصين وتوفر كل التسهيلات لمرور الأسلحة، ويذكر من بين المهام السرية التي نشطها بوصفها انطلاقا من ليبيا إشرافه على تهريب قذائف المدفعية إلى المغرب إثر إخفاق مصانع الثورة في تصنيعها وتعسر إدخالها



مباشرة إلى المغرب، فقرّر بوصوف استيراد هذه القذائف إلى طرابلس، ونقلها من هناك إلى المغرب سرا فكانت تشحن في صناديق مكتوب عليها "لوز ليبي حلو"، وتنقل جواً بواسطة طائرة تابعة لإحدى الشركات البريطانية ونجحت هذه الطريقة في إدخال شحنة هامة من القذائف، وبعد شكوك المخابرات الفرنسية لجأ بوصوف إلى استخدام باخرة تجارية أمريكية لمواصلة المهمة دون علم السلطات الليبية⁽⁴²⁾، وإذا كانت هذه إحدى المهام السرية التي نشطها المسؤولون الجزائريون بليبيا فإن صفقات شراء الأسلحة من مختلف الدول الأجنبية كانت تحظى بموافقة الحكومة الليبية واستعدادها الدائم لتسهيل استقبالها.

الخاتمة:

ومن خلال هذا البحث توصلنا للنتائج الآتية:

لقد اعتبرت الأراضي الليبية بمثابة المنفذ الرئيسي لمرور الأسلحة إلى الجزائر، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي واستعداد السلطات الليبية والمصرية على دعم ثورة الجزائر. لقد لقي نشاط الجزائريين في تهريب الأسلحة كل الدعم والمؤازرة الليبية، حيث قدّمت ليبيا ملكا وحكومة وشعبا خدمات معتبرة لتسهيل مرور الأسلحة وتخزينها وادخالها للجزائر. إن مهمة تسليح الثورة الجزائرية بنسبة كبيرة قد أدتها قاعدة ليبيا، حيث استمرت ليبيا في استقبال السلاح براً وبحرا، وتخزينه في أراضيها وإرساله للجزائر، وقد كان حجم السلاح مذهلا بشحناته الكبرى، وبواخره العديدة، ولم تضع ليبيا حدودا ولم تقم بأيّ مساومات أو ضغوط كما كان يحدث في بعض دول الجوار.

الهوامش:

¹ ينظر بالتفصيل فتحي الديب: عبد الناصر وثورته الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 9252.

² المصدر نفسه، ص 58-60.

³ ينظر أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979، ص 106. وما ذكره ابن بلة بخصوص لقائه بين بولعيد قبل أيام قليلة من فاتح نوفمبر 1954 يصعب تأكيده استنادا إلى شهادات المقربين من بن بولعيد الذين يؤكدون أن الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر 1954 استغرقها بن بولعيد في الإعداد والتنظيم للأوراس ثم حضر اجتماع 23 أكتوبر 1954 بالجزائر العاصمة مما يجعلنا نؤكد أن اللقاء تمّ قبل شهر وليس أيام من اندلاع الثورة التحريرية كما يورد ابن بلة. أما اللقاء الثاني فكان مقررا مع بداية سنة 1955 لولا تعرض بن بولعيد للأسر على الحدود التونسية الليبية. ينظر محمد عباس: ثوار...عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص 21.

⁴ نشير إلى أن مسؤولي الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني تعاملوا مع جمعية أمريكية يقودها أمريكي مسلم، وهي جمعية "أنصار السلام" لشراء كمية من الأسلحة بليبيا وروما، وإذا كان ابن بلة لا يُنكر إمداد هذه الجمعية بكمية قليلة من الأسلحة أرسلتها إلى ليبيا لكتّه اكتشف أنّها تضرّ بشبكات التهريب الجزائرية فحاربها. ينظر ابن بلة: المصدر السابق، ص 101، وأحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مع ركب الثورة، الجزء الثالث، ط2، م. و. ك، الجزائر، 1988، ص 173.172



⁵ المصدر نفسه، ص 66.

⁶ ينظر حديث مع المجاهد محمود كروم بمجلة الباحث، عدد خاص (جويلية 1987)، ص 160.

⁷ ANA: Carton N°4, Dossier N°4 N°8 "Rapport moral au freres responsables du CCE"

⁸ ينظر بالتفصيل فتحي الديب: المصدر السابق، ص 127 - 128.

⁹ نفسه، ص 129.

¹⁰ استجابت المعسكرات البريطانية بليبيا للطلب الفرنسي، وتجلّى ذلك من خلال عمليات التفتيش المستمرة التي كان يقوم بها الضباط البريطانيون للعثور على مخازن الأسلحة، كما شددت المعسكرات حراستها. ينظر فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 61.

¹¹ ينظر، المصدر نفسه، ص 204 - 238.

¹² ANA: Carton N°4, Dossier N°4 N°8.

¹³ عبد الرشيد يوس، من مجاهدي القاعدة الشرقية، أرسل إلى ليبيا رفقة عرار وعاد ليبلغ مسؤولي القاعدة الشرقية بوجود مخزون أسلحة بليبيا وأنّ محساس يطلب تكليف مجموعات لنقله. عُيّن مسؤولا مراقبا لشبكة الجنوب التونسي، وكلفه ابن بلة ودباغين في جويلية 1956 بمهمة ربط الاتصال مع زيغود يوسف قائد الشمال القسنطيني، فأدى المهمة ونقل طلبات هذا الأخير إلى القاهرة.

¹⁴ ANA: Carton n°4, Dossier N°4 N°8.

¹⁵ ينظر توفيق المدني: حياة كفاح، المصدر السابق، ص 139-143.

¹⁶ ANA: Carton N°4, Dossier N°4 N°8.

¹⁷ ينظر، فتحي الديب، المصدر السابق، ص 330.

¹⁸ ANA: Carton N°4, Dossier N°4 N°8.

¹⁹ ينظر بالتفصيل، المدني: المصدر نفسه، ص 276.

²⁰ ينظر، المدني: المصدر السابق، ص 294. ويراجع تفصيل نقل الشحنة بفتحي الديب: المصدر السابق، ص 331.

²¹ ينظر بشأن هذه القضية، المدني: المرجع نفسه، ص 303-305. ونلاحظ أن المدني يبالغ في سرد ما جرى من حوار خلال هذه المقابلة الحاسمة نظرا لما عرف عن الملك من مهابة ورزانة في الموقف تجعل مخاطبته بمثل هذا الكلام غير مستصاغ.

²² ينظر المدني: المرجع نفسه، ص 235.

²³ ينظر شهادة بن عودة بـ محمد عباس: ثوار... عظماء، ص 97.

²⁴ ANA: Carton N°4, Dossier °4, N°8.

²⁵ ينظر شهادة بن عودة بـ محمد عباس: المرجع نفسه، ص 97.

²⁶ نفسه.

²⁷ ANA: Carton N°4, Dossier °4, N°8.

²⁸ يورد فتحي الديب شحنات الأسلحة وكمياتها التي سلمت لمسؤولي التسليح بليبيا خلال سنة 1957، وقد اشتملت على تسع دفعات. ينظر وثائق تسليم بفتحي الديب: المصدر السابق، ص 675 وما بعدها.

²⁹ GUENTARI (Mohammed): **organisation politico administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 à 1962**, OPU, ALGER, 1994, T2, P707.

³⁰ ينظر شهادة أوعمران بـ محمد عباس: ثوار... عظماء، ص 187-188.

³¹ ينظر فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 332-333.

³² ينظر شهادة بن عودة بـ محمد عباس: المرجع نفسه، ص 97.



- ³³ ينظر محمد الصّالح الصّديق: الشعب الليبي الشّقيق في جهاد الجزائر، شركة دار الأمانة، الجزائر، 2000، ص ص 64-66.
- ³⁴ يذكر أحد مجاهدي بن ريان أن رحلة مجموعته لطلب السلاح إلى الأوراس فتونس انتهت بطرابلس، حيث أرسلت معهم بعثة جبهة التحرير الوطني بطرابلس شاحنة من الأسلحة: "وتوجهنا بها إلى غاط، وعندما وصلنا إلى مكان خال اتّصلنا بمجموعة أشخاص فأوصلونا إلى جنات فقمنا بعده بعدة عمليات...". ينظر حديث مع المجاهد مسعود الشّيخ بمجلة الباحث، مرجع سابق، ص 163.
- ³⁵ يراجع بالتّفصيل المدني: المصدر السّابق، ص ص 348-351. ويوضح المدني أن الشّحنة التّركية تضمّنت: ألف بندقية عيار 2.3، ومائة رشاش إنجليزي، وثمانية عشر مدفع هاون، وخمسة وعشرين مدفعا من حجم كبير.
- ³⁶ ينظر شهادة أوعمران بـ محمد عبّاس، المرجع السّابق، ص 187.
- ³⁷ يراجع بالتّفصيل المدني: المصدر نفسه، ص ص 422-423.
- ³⁸ ينظر محمد الصّالح الصّديق: المصدر السّابق، ص 70.
- ³⁹ نشرت جريدة "طرابلس الغرب" حوارا مطولا مع المجاهد اللّبي أحمد بن علي الشّيباني الضّابط بجيش التحرير الوطني نقلته المجاهد، العدد 43 (1 جوان 1959)، ص 9.
- ⁴⁰ ينظر شهادة أحمد بودة المقدّمة للباحث أحمد بن فليس. بن فليس: السّياسة الدّولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير في العلوم السّياسية، إشراف سليمان الشّيخ، معهد العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، جامعة الجزائر، 1986، ص 111.
- ⁴¹ ينظر شهادة ابن عودة بـ محمد عبّاس: مرجع سابق، ص 101.
- ⁴² المرجع نفسه، ص ص 101-102. ويوضح ابن عودة أن السّلطات اللّيبية اكتشفت العملية بالصدّفة في رمضان سنة 1960 واستوضحت الأمر من الحكومة الجزائرية المؤقتة فلم تجد جوابا إلّا من بوصوف.

